

(٧)

مذهب النفاة في صفات الرب

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم. أما بعد:

قال شيخ الإسلام رحمه الله ((وَمَذْهَبُ النُّفَاةِ مِنْ هَؤُلَاءِ فِي الرَّبِّ: أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ إِلَّا صِفَاتٌ سَلْبِيَّةٌ، أَوْ إِضَافِيَّةٌ أَوْ مُرَكَّبَةٌ مِنْهُمَا وَهُمْ الَّذِينَ بَعَثَ إِبْرَاهِيمُ الْخَلِيلُ إِلَيْهِمْ. فَيَكُونُ أَلْجَعْدُ أَخَذَهَا عَنِ الصَّابِيَةِ الْفَلَاسِفَةِ. وَكَذَلِكَ أَبُو نَصْرِ الْفَارَابِيُّ دَخَلَ حَرَّانَ وَأَخَذَ عَنِ الْفَلَاسِفَةِ الصَّابِيَيْنَ تَمَامَ فَلْسَفَتِهِ، وَأَخَذَهَا أَلْجَهْمُ أَيْضًا - فِيمَا ذَكَرَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ - لَمَّا نَاطَرَ السَّمْنِيَّةَ بَعْضَ فَلَاسِفَةِ الْهِنْدِ - وَهُمْ الَّذِينَ يَجْحَدُونَ مِنْ أَلْعُلُومِ مَا يُسَمُّونَهُ الْحِسِّيَّاتِ - . فَهَذِهِ أَسَانِيدُ جَهْمٍ تَرْجِعُ إِلَى الْيَهُودِ وَالصَّابِيَيْنَ وَالْمُشْرِكِينَ، وَالْفَلَاسِفَةِ الصَّالِحِينَ إِمَّا مِنْ الصَّابِيَيْنِ، وَإِمَّا مِنَ الْمُشْرِكِينَ.

ثُمَّ لَمَّا عُرِّبَتْ أَلْكَتُبُ الرُّومِيَّةِ فِي حُدُودِ الْمِائَةِ الثَّانِيَةِ زَادَ الْبَلَاءُ مَعَ مَا أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي قُلُوبِ الضُّلَّالِ ابْتِدَاءً، مِنْ جِنْسِ مَا أَلْقَاهُ فِي قُلُوبِ أَشْبَاهِهِمْ.

وَلَمَّا كَانَ فِي حُدُودِ الْمِائَةِ الثَّلَاثَةِ انْتَشَرَتْ هَذِهِ الْمَقَالَةُ الَّتِي كَانَ السَّلَفُ يُسَمُّونَهَا مَقَالَةَ الْجَهْمِيَّةِ بِسَبَبِ بَشْرِ بْنِ عِيَاثِ الْمَرْبِيسِيِّ وَطَبَقَتِهِ، وَكَلَامِ الْأَيْمَةِ مِثْلُ: مَالِكِ، وَسُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، وَابْنِ الْمُبَارَكِ، وَأَبِي يُوسُفَ، وَالشَّافِعِيِّ، وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ، وَالْفُضَيْلَ بْنَ عِيَاثٍ، وَبَشَرَ الْحَافِي، وَغَيْرِهِمْ، فِي هَؤُلَاءِ كَثِيرٌ، فِي ذَمِّهِمْ وَتَضْلِيلِهِمْ).

الحمد لله والصلاة والسلام على رسوله وصحبه وآله أجمعين، وبعد: قد تضمنت هذه القطعة مسألتين: إحداهما تتعلق بمذهب النفاة وحقيقته، والثانية تتعلق بانتشار مقالة أهل التعطيل.

المسألة الأولى: مذهب النفاة. بيّن الشيخ بأن مذهبهم في حقيقته أن الله سبحانه وتعالى -بزعمهم- ليس له صفة ثبوتية في نفس الأمر، بمعنى أن نفاة الصفات يعتقدون في قرارة أنفسهم أنه لا تقوم بالله تعالى صفة ثبوتية، فهو عندهم الوجود المطلق بشرط الإطلاق، ومعنى بشرط الإطلاق، أي أنه لا يتقيد بصفة، فعندهم أن الله سبحانه وتعالى عما يقولون وجود مطلق، لا تُضاف إليه صفة، ولا يتقيد وجوده بصفة، وهذا في الواقع مآله إلى أن يكون الرب مجرد فكرة في الأذهان لا وجود لها في الأعيان، وذلك أنه ما من موجود في الخارج إلا ولا بد أن يتصف بصفة، ولو لم يكن إلا صفة الوجود نفسها، فإنه سبحانه وبحمده موجود، فكيف إذا أضفنا صفة الحياة والعلم والقدرة التي لا مناص لهم من إثباتها، كان لا بد لهم أن يضيفوها إلى الرب، وإذا ساء أن يُضاف إليه صفة الوجود والحياة والغنى والقدرة والعلم فمعنى ذلك أنه سبحانه وبحمده متصف بصفات الكمال، وهذا هدم لمبادئهم، وصار مبدأ هؤلاء النفاة أنه ليس لله صفة ثبوتية في نفس الأمر، فإذا جوهوا بهذه الآيات المحكمات والأحاديث الصحيحة المتواترة الدالة على إثبات صفات رب العالمين فإنهم يحملونها على أحد ثلاثة محامل:

الأول: أنها صفات سلبية.

الثاني: أنها صفات إضافية.

الثالث: أنها مركبة من سلبية وإضافة.

قال: وَمَذْهَبُ النَّفَاةِ مِنْ هَؤُلَاءِ فِي الرَّبِّ: أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ إِلَّا صِفَاتٌ سَلْبِيَّةٌ، أَوْ إِضَافِيَّةٌ أَوْ مُرَكَّبَةٌ مِنْهُمَا
قوله أَوْ مُرَكَّبَةٌ مِنْهُمَا: يعني من السلبية والإضافة.

الصفات السلبية: هي ما تدل على أمر مسلوب -أي منفي- عن الله عز وجل، ويُمثل لذلك بصفة العلم، حينما يقال لهم: إن الله تعالى قد وصف نفسه بالعلم، وأنه ذو علم، وأنه عليم، وأنه علام، وأنه عالم. قالوا: نعم، لكن المراد بذلك انتفاء الجهل. فيفسرون الصفة الثبوتية بوصف سلب، فلا يقولون: إن صفة العلم لله عز وجل تدل على قيام صفة ثابتة هي العلم. بل يقولون: المراد انتفاء الجهل. فهذا هو معنى قوله: سلبية. فالسلبية معناها عندهم: انتفاء ضد الصفة الثبوتية.

الصفات الإضافية: أي أن تلك الصفة التي أثبتها الله تعالى لنفسه المراد بها إضافتها إلى غيره، مثال ذلك: صفة الخلق، معناها وجود مخلوق له، لا أن الله تعالى تقوم به صفة ثبوتية هي الخلق، بل يفسرون بوجود مخلوق له، لا بقيام صفة ثبوتية له يقال لها: صفة الخلق. ولا يخفى ما في هذا من التمحل والتكلف، ولو حلف حالف بين الركن والمقام أن ذلك لم يدر في خلد الصحابة الكرام لما حنث، لكن القوم أرادوا أن يخرجوا من المأزق بهذه الطريقة، فيقولون: المراد بالصفات إما صفات سلبية وهو انتفاء ضد ما تنوهمون أنه ثبوتي، أو وجود ما أُضيف إليه، فالخلق يعني وجود مخلوق له لا قيام صفة الخلق به.

الصفات المركبة: أي مركبة من السلبية والإضافة، فهي صفة سلبية باعتبار، وإضافة باعتبار آخر، ومثلوا لذلك بصفة الأولية، فقالوا: صفة الأولية المستمدة من اسم الله الأول، سلبية باعتبار انتفاء الحدوث عنه، وإضافة باعتبار كون الأشياء بعده. ففسروا الأولية بانتفاء الحدوث، فهي بهذا الاعتبار تُعد سلبية، وكون الأشياء حادثة بعده هذا باعتبارها إضافية، فهذه طريقتهم في التعامل مع ما أثبت الرب لنفسه من الأسماء والصفات، فهم يصرفونها بهذه التصريفات: إما يجعلونها سلبية، وإما يجعلونها إضافية، أو مركبة من السلبية والإضافة، لكنهم على كل حال لا يشبتون لله وصفاً ثبوتياً، ويزعمون أن الله تعالى هو الوجود المطلق بشرط الإطلاق، وهذا هو مذهب الجهم ومن تبعه على طريقتهم في النفي.

ولا شك أن تعطيل هؤلاء تعطيل محض، وأنه يؤدي في الواقع إلى إنكار وجود الرب سبحانه، لأن رباً لا يتصف بصفات أبداً لا وجود له إلا في الأذهان، لا وجود له في الأعيان والخارج، فهذا هو مؤدى قولهم، وقد أدرك السلف الكرام هذا عنهم، ولذلك وقفوا لهم بالمرصاد، وذبوا عن عقيدة أهل السنة، وكان أول احتكاك بين ظاهر معهم حينما نشأت محنة القول بخلق القرآن، فإن المعتزلة حينما أرادوا حمل الناس -معتضدين بالسلطة في ذلك الزمان- على القول بخلق القرآن، إنما أرادوا التوصل بذلك إلى نفي صفة الكلام عن الله، فإذا حصل لهم ذلك وحققوه توصلوا منه بعد ذلك إلى إنكار بقية الصفات، وأن كل ما أضافه الرب إلى نفسه فإنه من إضافة المخلوق إلى خالقه، فهذا كان مرادهم ومرامهم، وقد أدرك السلف بفقهم الدقيق مرامهم، فوقفوا لهم بالمرصاد وشنعوا عليهم وردوا بدعتهم.

وبين الشيخ في بقية كلامه أن هذه المقالات إنما هي مستمدة من مصادر دخيلة، فقد سبق القول بأن الجهم بن صفوان أخذ مقالته عن الجعد بن درهم أول من نطق بنفي الصفات في هذه الأمة، وأن الجعد بن درهم تلقاها عن أبان بن سميان، وأبان

بن سمعان أخذها عن طالوت بن أخت لبيد بن الأعصم اليهودي، كما أن الجعد بن درهم كان في بلاد حرّان، وقد كان فيها قوم من الصابئة الفلاسفة، لا الصابئة المؤمنون، بل الفلاسفة الذين كانوا يعبدون الكواكب و يقيمون لها الهياكل، وكذلك الفارابي الذي كان يقال عنه: المعلم الثاني، يجعلون ابن سينا معلماً أولاً والفارابي معلماً ثانياً، أيضاً تلقى مقالته عن فلاسفة حرّان، فهؤلاء أيضاً أخذوا عن السُّمينة، وهم فرقة من فلاسفة الهند، كل هؤلاء لو تأملنا لوجدنا أن مقالاتهم مقالة دخيلة مستمدة من مقالات الأمم، قال الله تعالى: (يُضَاهِئُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ) (التوبة: ٣٠).

ثم زاد الطين بلة تعريب الكتب اليونانية التي هي فلسفة الإغريق، وقد وقع ذلك في حدود المائة الثانية، يعني مراده سنة مائتين للهجرة، وكان ذلك إبان الدولة العباسية، وتزعم هذا أحد خلفاء بني العباس وهو المأمون، إلا أنه لم يظهر الدعوة إلى القول بخلق القرآن إلا في نحو سنة مائتين وثمانية عشر للهجرة.

والواقع أن معرفة خط الابتداء وكيف نشأت الأمة من العلوم المفيدة، وشيخ الإسلام يعتني بذلك، وقد نبه النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على هذه المسألة وأن الأمة ستفترق على ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة، وقال "هم ما كانوا على مثل ما عليه اليوم أنا وأصحابي".

ولو أردنا أن نسلط الضوء على هذا الافتراق لوجدنا أن ثم مراحل يمكن تتبعها بالسير والتقسيم لظهور خط الافتراق في هذه الأمة، فيمكن القول بأن المرحلة الأولى هي التي كانت من بعثة النبي ﷺ إلى سنة سبع وثلاثين للهجرة، كانت هذه المرحلة - أيها الإخوة والأخوات ومن بلغ- هي المرحلة الذهبية في تاريخ هذه الأمة، فخلت هذه المرحلة من البدع، لأن معلمها هو رسول الله ﷺ ومن بعده من الصحابة من الخلفاء الراشدين، فلم ترفع البدعة رأسها في هذه المدة حتى عام سبع وثلاثين للهجرة بانحراف عقدي، نعم قد وقع انحراف سياسي، قد وقعت خصومات في أواخرها، لكن البدعة لم تظهر كبدعة عقديّة إلا بعد عام سبع وثلاثين حينما جرى ما جرى من قضية التحكيم وادعاء الخوارج بكفر علي وبداية الانحراف في مسألة الإيمان.

وخلال هذه المدة - أعني من بعثة النبي ﷺ إلى عام سبع وثلاثين للهجرة لم يقع شيء؛ إذ كان مرجع الناس إلى رسول الله ﷺ، ثم إلى أبي بكر ثم عمر وعثمان وعلي، فكانت العقيدة جوهرية مصونة ودرة مكنونة، وإنما وقع في عهد النبي ﷺ بوادر عاجلها النبي ﷺ بسرعة، خرج النبي ﷺ مرة على أصحابه وهم يتنازعون في القدر، هذا ينزع آية، وهذا ينزع آية، فكأنما فُقأ في وجهه حب الرمان - كناية عن الغضب -، احمر وجهه، فقال: (أهكذا أمرتم؟ أم بهذا كلفتم؟ عزمت عليكم ألا تفعلوا)، فترك الصحابة الجدل في القرآن.

وفي عهد عمر أنس عمر من بعض الناس أنهم يتناوبون الشجرة التي جرت تحتها بيعة الرضوان، يصلون عندها، فما كان منه إلا أن أمر بقطعها، رأيتم؟ هكذا يعامل الصحابة الفتن وبوادرها، قارن ذلك واعتبر بحال بعض الناس الذين يعظمون الآثار وينفخون في صورتها، وليس لها قدسية، وليس لها عناية نبوية، نعم ما عده الشارع معظماً مقدساً فإنه مقدس، كالمسجد الحرام والمسجد النبوي وقباء وغير ذلك مما جاءت النصوص به، وأما ما لم يعطه الشارع أهمية ومكانة فلا يجوز أن يُعظم ولا يقُدس، فلهذا أمر عمر باجتثاث الشجرة، لأن البيعة إنما وقعت عندها اتفاقاً، فلما رأى من بعض الناس نزوعاً إلى تعظيمها والصلاة عندها وظنوا أن ذلك فيه مزيد قرينة أمر بقطعها.

وكذلك أيضاً لما رأى بوادر شبهة، حينما قدم المدينة رجل يقال له: صبيغ بن عسل، وصار يسأل الصحابة عن متشابه القرآن ويقف لهم في أفواه السكك، يسأل الصحابة عن قول الله تعالى كذا، وقول الله تعالى كذا، يضرب كتاب الله بعضه ببعض، فبلغ خبره عمر فدعا به، وأعد له عراجين النخل - أي قنو النخل كما قال تعالى: (وَالْقَمَرَ قَدَرْنَا مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَلِيمِ) (يس: ٣٩): إذا تقوس - فدعا به، فلما دخل عليه قال: من أنت؟ فقال الرجل تكلفاً: أنا عبد الله صبيغ. قال: وأنا عبد الله عمر. ثم قام عليه بهذه العراجين فضربه على رأسه حتى شجحه، وقال الرجل: يا أمير المؤمنين: قد خرج الذي في رأسي. فأمر به فحُبس، ثم أعاده فعززه ثانية، ثم أعاده إلى الحبس، فعل به ذلك مراراً، ثم رأى ألا يبقى في المدينة، رأى أن جزيرة العرب يجب أن تُصان وأن تكون في حجر صحي عن هذه البدع، وألا يُمكن هؤلاء الضلال من أن يهرفوا فيها بما شاءوا، فحملة على بعير على قتب إلى الكوفة، أخرجته من جزيرة العرب بكاملها، وكتب إلى أبي موسى الأشعري ألا يكلمه أحد من الناس ولا يكلمهم، فكان الرجل يدخل المسجد وينظر إلى الحلق، فكلما همّ أن يقبل على حلقة من حلق الكوفة ناداهم أصحاب الحلقة الأخرى: عزمة أمير المؤمنين. يذكروهم بعزمة أمير المؤمنين عمر، فيطردونه عن تلك الحلقة، يُذاد كما يُذاد البعير الأجر، حتى إن أبا موسى رق له وكتب إلى عمر: لو خليت بينه وبين الناس أن يكلموه؟ فقال: أنت وشأنك. لكن فراسة عمر لم تكذب فيه، فلما خرجت الخوارج كان من ضمنهم ذلك الرجل صبيغ بن عسل، والمقصود أن عمر والصحابة كان عندهم تحسس بالغ لأمر البدعة، ولذلك لم تقم بدعة عقدية، حتى انفتح باب الفتن السياسية، فلما جرى ما جرى بين علي ومعاوية، وعلي وطلحة والزبير وعائشة، وجرت قضية التحكيم المشهورة، وكان الذي حمل علياً على القبول بالتحكيم الخوارج، وقالوا: يدعونك إلى كتاب الله، أجب. إنما أرادوا كذا وكذا، قالوا: أجب. وحمّوه على قبول التحكيم، فلما جرى التحكيم أتت الخوارج إلى علي وكانوا مندسين في جنده، وقالوا له: حكمت الرجال في كتاب الله، قد كفرت. قال: أنسيتم؟ أنتم حملتموني على ذلك. قالوا: لا، نحن قد كفرنا وتبنا، فتب كما تبنا. ونازعوه في هذا الأمر، ثم بعد ذلك خرجوا من عسكره وانحازوا إلى موضع يقال له: حروراء، فقال علي: ندعهم ما ودعونا. لكن القوم صاروا يقطعون الطريق ويخيفون السبل، فأرسل علي ابن عباس فناظرهم، حتى إنه رجع بنحو ثمانية آلاف، ولكن القوم استمروا - والعياذ بالله - في استحلالهم لدماء المسلمين لأنهم يرونهم كفاراً، فجرد علي المهاجرين والأنصار وقال: هؤلاء الذين أخبرنا عنهم رسول الله ﷺ. فقَاتلوه في النهروان، فكانت هذه أول بدعة عقدية نشأت في الإسلام، فما بين عام سبع وثلاثين إلى عام مائة نشأت أربع فرق من فرق الضلال: أولها: الخوارج، ثانيها: الشيعة، ثالثها: القدرية، رابعها: المرجئة، كل هذه الفرق الأربع نشأت خلال الفترة من عام سبع وثلاثين للهجرة إلى رأس القرن، فبعد الخوارج ظهرت الشيعة كرد فعل لتكفير الخوارج وجفائهم لعلي وآل البيت والصحابة الكرام، فقامت الشيعة تعظم أمر علي، وكانت في أول أمرها تشيع سياسي وتفضيل لعلي على عثمان وحسب، لكن الأمر تهادى بهم حتى نشأ فيهم من قال بتأليه علي، وهم السبئية أتباع عبد الله بن سبأ اليهودي، فصاروا يقولون: أنت الله عياذاً بالله، فخذ لهم علي الأحاديث في باب كندة وأضرمتها بالنار وحرقتهم فيها، وقال:

لما رأيت الأمر أمراً منكراً
أججت ناري ودعوت قبراً

وظل مذهب التشيع يتمادى في الضلال حتى بلغ مراتب شديدة، وأيضاً في أواخر عهد الصحابة نشأت بدعة القدرية، وأدركها صغار الصحابة كابن عباس وابن عمر، وردوا عليها ردّاً عظيماً، ففي صحيح مسلم، أول حديث في صحيح مسلم الذي رواه يحيى بن يعمر وصاحبه، قال: كان أول من تكلم بالقدر في البصرة رجل يقال له: معبد الجهني، فقدمت أنا وحميد بن عبد

الرحمن، فقلنا: لعلنا نوفق لرجل من أصحاب رسول الله ﷺ. فوفقنا لعبد الله بن عمر، فاكتنفته أنا وصاحبي، وظننت أنه سيكل الكلام إليّ، فقلت: إنه قد ظهر من قبلنا أقوام يقرؤون القرآن ويتقفرون العلم ويزعمون أن الأمر أنف. فحدث عبد الله بن عمر بحديث أبيه، حديث جبريل المشهور، والشاهد من قوله: (وتؤمن بالقدر خيره وشره)، ثم قال بعد ذلك: إذا لقيت أحدًا من هؤلاء فأخبره أبي بريء منه، وأنه بريء مني، ووالله لو لقيت أحدًا منهم لأعضن بأنفه حتى ينقطع. وروي نحو ذلك عن ابن عباس، فكان من شأن الصحابة الكرام النكير والتشنيع على القدرية، ثم جاء بعد القدرية المرجئة، وهم الذين أخرجوا العمل - أرجأوا العمل - عن مسمى الإيمان، وقالوا في زعمهم: لا يضر مع الإيمان ذنب، كما لا ينفع مع الكفر طاعة.

هذه البدع الأربعة الكبار ما تمت المائة الأولى إلا وقد ظهرت، وأما في المائة الثانية فقد ظهر أربع أشخاص كانوا رؤوسًا في البدع: الجعد بن درهم، والجهم بن صفوان، وواصل بن عطاء، ومقاتل بن سليمان، كان هؤلاء الأربعة رؤوسًا في البدعة، فأما واصل بن عطاء فهو مؤسس مذهب المعتزلة، وكان أن ذكرت مسألة الإيمان في مجلس الحسن البصري فأطرق ليصوغ جوابًا للسائل، فابتدر واصل بن عطاء الجواب، وقال: أما أنا فأقول: لا مؤمن ولا كافر، ولكنه في منزلة بين المنزلتين. ثم قام إلى سارية من سوارى المسجد يقرر مقالته، فقال الحسن: اعتزلنا واصل. فكان ذلك مبدأ مذهب المعتزلة الذين قالوا بالمنزلة بين المنزلتين، فلا هم قالوا بقول الخوارج الذين أخرجوا مرتكب الكبيرة عن مسمى الإيمان وأدخلوه في الكفر، بل قالوا بقول لم يسبق إليه أحد، وأما الجعد فقد علمنا حاله، وكذا الجهم بن صفوان، وكانت نهاية الجعد قتله سنة مائة وتسع عشر، ونهاية الجهم قتله سنة مائة وثمان وعشرين، لكنهما أسسا لهذا المذهب الباطل مذهب التجهم والتعطيل ونفي الصفات.

وأما مقاتل بن سليمان فإنه يُعد في عداد المفسرين، إلا أنه نُسبت له مقالة التمثيل، وأنه يمثل الله بخلقه، تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا.

ثم انقضت المائة الثانية وبدأت المائة الثالثة، وعلى رأسها كما قال الشيخ: ولما كان في حدود المائة الثانية. وفي نسختي: المائة الثالثة. فمن قال: المائة الثانية. أراد منتهاها، ومن قال: المائة الثالثة. أراد مبتدأها، عُربت كتب اليونان، وذلك أن أهل السنة بل أهل الإسلام كانوا في غنى عن الفلسفات بما آتاهم الله تعالى من نور النبوة، لكن زُين للمعتزلة مقالة ومنطق اليونان، فصاروا يستجلبونه، حتى إن المأمون قد نشأ في أحضانهم، وأعجبه مقالته، ومكثهم من دولته، وقاموا بتعريب منطق أرسطو، واستعاضوا به عن طريقة المحدثين وعن أقوال الصحابة وفهمهم، فصاروا يقدمون العقل على النقل، فنشأ من ذلك شر كثير، واشتغل هؤلاء المعتزلة ومن وافقهم بهذه المقدمات العقلية وجعلوها أساسًا في باب الاعتقاد، ثم بعد ذلك نظروا في نصوص الكتاب والسنة، فما وافق مقدماتهم العقلية اعتبروه دليلًا إضافيًا، وما خالفها نظروا: فإن كان حديث آحاد قالوا: لا يُستدل بأحاديث الآحاد في مسائل الاعتقاد، وطرحوها، وإن كان آية محكمة أو حديثًا متواترًا قالوا: نؤوله على ما يوافق المعقول. فهذا هو الذي انتشر فيما بعد سنة مائتين، شاعت مقالة الجهمية وتلقاها بشر بن غياث المريسي، فنشرها وناظر عليها، وتبناها ثلاثة من خلفاء بني العباس: المأمون ثم المعتصم ثم الواثق، فامتحن أهل السنة والمحدثون في ذلك، ولقوا في ذلك أذى عظيمًا، لولا أن الله سبحانه وتعالى حفظ الإسلام بإمام أهل السنة أحمد بن حنبل، فكما قال بعض العلماء: إن الله تعالى حفظ هذا الدين بأبي بكر عام الردة، وبأحمد عام الفتنة. فقام لله قومة صادقة، وحفظ الله تعالى به الدين وملة أهل السنة والجماعة، فبقي مذهب الحق قائمًا، وظل الأئمة كلهم

على هذا -بحمد الله-، مالك وسفيان وابن المبارك وأبو يوسف والشافعي وغيرهم ممن عد من العلماء. المقصود أن مقالة الجهمية انتشرت في مطلع المائة الثالثة واستمرت.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.